أثر مستوى الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على تخطيط عملية المراجعة: دراسة ميدانية

The impact of accounting disclosure level of credit and financial market risks on audit planning: a field study

حنان عبدالله تركى ساكت
باحث ماجستير
hanantorky2030@gmail.com

أ.د/ شوقى السيد فوده
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د/ دينا كمال عبدالسلام
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (٧)- العدد (١٢) الجزء الثالث

يوليو ٢٠٢١م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلي دراسة أثر مستوى الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على تخطيط عملية المراجعة.

ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلي جزأين: الجزء النظري تناول التأصيل الفكري وإستطلاع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والجزء الميداني لاختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال دراسة أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بإستخدام قائمة الإستقصاء، وتوزيعها علي عينة البحث.

وتوصلت نتائج البحث إلي:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

Abstract

This study aims to study the impact of Accounting Disclosure Level about Financial Risks on Audit Planning.

To achieve this objective, the study was divided into two parts: the theoretical part to review the literature related to the subject of the study, and the field study part to test the hypotheses by studying the impact of the level of credit risk disclosure and the level of market risk disclosure on audit planning by statistical analysis and designing a questionnaire and distributing it among the research sample.

The results of the research concluded that:

1. There is a significant impact of the level of credit risk disclosure on audit planning in the Kuwaiti business environment.

2. There is a significant impact of the level of market risk disclosure on audit planning in the Kuwaiti business environment.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

ظهر فى السنوات الأخيرة إهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر ، بصفة عامة والإفصاح عن مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق بصفة خاصة فى التقارير المالية السنوية للشركات ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها زيادة الإعتماد على الأدوات المالية ، وزيادة المعاملات الدولية ، والتغيرات التى حدثت فى البيئة الإقتصادية ، كل ذلك أدى إلى زيادة طلب المستثمر على المعلومات المتعلقة بالمخاطر (Grazia, et al.,2017, p. 185) ، حيث يحتاج المستثمرين بشكل مستمر إلى الافصاح المحاسبي عن معلومات كمية ووصفية عن المخاطر التى قد تتعرض لها الشركة فى الوقت الحالى أو المستقبلي بما يساعده فى تحديد قيمة الشركة وتقييم الوضع الحالى والمستقبلي للمخاطر المحيطة بإستثماراته ، وبالتالى تحديد قدرة الشركة على البقاء والإستمرار فى بيئة الأعمال ، وهذا ينعكس بدوره على الحد من إحتمالية الفشل المالى للشركات. (Hassan,2014,P.110)

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر من دوره في تعزيز كفاءة سوق المال فهو يساعد المستثمرين من ناحية على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدي استدامة عملياتها والتنبؤ بعوائد الأسهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الاستثمارية (Al-Hadi et al., 2016, p.150)، ومن ناحية أخرى فهو يساعد الشركات على تحسين المرونة المالية Financial Flexibility، حيث يقلل من طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والإدارة (Nahar et al., 2016, 480)

ومن ناحية أخرى يتمثل الهدف الأساسي من عملية المراجعة فى إصدار الرأي المحايد حول عدالة وصدق إعداد القوائم المالية ، والقيام بجميع مراحل المراجعة بكل كفاءة وفاعلية (غالب، ٢٠٠٩، ص. ٢). وفي إتجاه تحقيق مهمة المراجعة بكفاءة وفعالية يتعين أن يتم تخطيطها بحرص وعناية، ولاشك أن هذا الأمر ليس سهلاً لعملية المراجعة، حيث يتطلب الأمر أن يخطط المراجع لتحديد أدلة الإثبات التي يقوم بجمعها من أجل أن يكون قادراً على التعبير عما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة عن الوضع والأداء المالي للمنشأة محل المراجعة أولا، بالإضافة إلى كيف ومتى يقوم بجمع تلك الأدلة؟ (لطفي، ٢٠١١، ص. ٨١). وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية عند التخطيط لعملية المراجعة من خلال تقديم أدلة الإثبات لمراقب الحسابات تساعدة على إبداء رأيه بحيادية وتحقيق جودة عملية المراجعة.

٢/١ طبيعة مشكلة البحث:

تُعدّ المخاطر المالية من أهم القضايا المعاصرة التي تهتم بها الشركات فى الوقت الحالى، والتي تتمثل في إحتمال تعرض الشركة إلى خسائر غير متوقعة، أو تذبذب العائد المتوقع الحصول عليه، كما تعتبر إدارة المخاطر والرقابة عليها من الأمور الهامة جداً في جدول أعمال إدارات الشركات (Hassan, 2014, p.3)، وإن عدم وجود آلية تحكم الإفصاح عن هذه المخاطر يؤدي إلى اتساع الفجوة في المعلومات ما بين الإدارة وأصحاب المصالح ؛ وما يليه من فقد الثقة مع أصحاب المصالح من جهة ، وبين الإدارة والأسواق المالية من جهة أخرى.(Bischof, 2009, p.171)

كما تعد عملية مراجعة الحسابات من أهم العمليات والإجراءات المتطورة وذلك بسبب التطورات الكبيره في بيئة الأعمال في الشركات مثل إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى العمليات المختلفة للشركات ، فعملية المراجعة تتم بخطوات متتابعة ذات نسق معين، ترتكز على التخطيط مقدماً ، وذلك لحصول مراقب الحسابات على أدلة المراجعة الملائمة للخروج برأي مهني غير متحيز عن مدى تعبير القوائم المالية عن الموقف المالي الحقيقى للمنشأة (العطاونه، ٢٠١٦، ص ٣).

ومن هنا قامت العديد من المنظمات المهنية فى تقديم العديد من المعايير لمساعدة مراقبي الحسابات عند القيام بعملية المراجعة ، ومن أمثلة تلك المعايير معيار المراجعة الدولي رقم (٣٠٠) الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي ينص على وضع معايير وتوفير إرشادات التخطيط لعملية المراجعة (IAASB, 2017, p. 268).ولكى نتمكن من الوصول إلى جودة عملية المراجعة لابد من وجود تخطيط سليم مبني على أسس علمية ليكون ركيزة قوية لخطوات عملية المراجعة ، ولا تقل أهمية إختيار التقنية التي ستتبع في التخطيط عن أهمية عملية المراجعة وتقليل التقديرات الشخصية لمراقبي الحسابات عند تحديد اجراءات عملية المراجعة، وتوفير أدلة إثبات في الوقت المناسب.

وفي ضوء الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية يتعين على مراقب الحسابات أخذ تلك المخاطر فى الإعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة عند الحصول على أدلة الإثبات في المراجعة، ومن خلال هذا البحث تحاول الباحثة التعرف علي أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية على الإجراءات التى يجب على مراقب الحسابات إتخاذها عند التخطيط لعملية المراجعة .

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لمستوى الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على تخطيط عملية المراجعة؟

ويتفرع من السؤال البحثي الرئيسي السابق الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١- هل يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة؟
٢- هل يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق المالية علي تخطيط عملية المراجعة؟

٣/١ هدف البحث:

سعي الباحثون من خلال هذا البحث إلى تحقيق الهدف البحثي الرئيسي التالي

دراسة أثر مستوى الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على تخطيط عملية المراجعة.

ويتفرع من الهدف الرئيسي للبحث الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

٢- دراسة أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر السوق المالية علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

٤/١ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية علي النحو التالي:

أولا- الأهمية العلمية للبحث: تمثلت الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

١. على الرغم من أهمية الافصاح عن المخاطر إلا أن مستخدمى التقارير المالية السنوية للشركات يلاحظو قصور فى مستوى الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية، وحاول هذا البحث التعرف على تأثير الافصاح عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على مراقب الحسابات عند تخطيط عملية المراجعة .
٢. بيان أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية وكذلك الآثار الإقتصادية للإفصاح عن تلك المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات.
٣. دراسة المعايير المحاسبية التى تم إصدارها لزيادة نطاق الإفصاح عن المخاطر المحلية بالشركات والمرتبطة بتطبيق هذه المعايير.

ثانيا- الأهمية العملية: تمثلت الأهمية العملية للبحث في النقاط التالية:

١. إن تحديد مخاطر الإئتمان والسوق المالية المحيطة بالعميل وبيئتها سيساعد المراجع الخارجي من تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بشكل سليم، مما يساعد على تحسين مخرجات عملية المراجعة المتمثلة فى تقرير مراقب الحسابات .
٢. القيام بدراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء توزع على عينة الدراسة لمساعدة الفئات التالية:
   أ. المساهمون الحاليون والمرقبون بالشركة وذلك للمساعدة فى تقييم الوضع الحالى والمستقبلي للمخاطر المحيطة بإستثماراتهم ومن ثم إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة.
   ب. إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال تنظيم نوعية وجودة ومستوى الإفصاح عن المخاطر المالية لديها ، مما ينعكس أثرة فى تحسين وتعزيز سمعة هذه الشركات.
   ج. الجهات الرقابية لحماية المستثمر ممثلة فى الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة عند وضع قواعد أو معايير تساعد على تحسين جودة الافصاح عن المخار المالية بالتقارير المالية للشركات ، وكذلك عند وضع قواعد الحوكمة المتعلقة بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجالس إدارة الشركات.

٥/١ فروض البحث:

تحقيقا لهدف البحث وللاجابة على السؤال البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض البحثى الرئيسي التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان و السوق المالية على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية

ويتفرع من الفرض البحثي الرئيسي السابق الفروض البحثية الفرعية التالية:

الفرض البحثي الفرعى الأول : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الفرض البحثي الفرعى الثانى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق المالية على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

٦/١ منهج البحث:

إعتمد الباحثون على إستخدام المنهجين التاليين:

١/٦/١ المنهج الإستنباطى:

إستخدم الباحثون المنهج الاستنباطي في بناء إطار نظري لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها، وصياغة فروض الدراسة وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وكذلك من خلال الاعتماد علي المراجع والأبحاث العلمية المنشورة والدوريات التى تناولت الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق ومدى تأثيرها على تخطيط عملية المراجعة، وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض البحث.

٢/٦/١ المنهج الإستقرائى:

إستخدم الباحثون المنهج الإستقرائى لبناء الدراسة الميدانية من خلال تصميم قائمة الإستقصاء والتى تمثل وسيلة البحث وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك لدراسة أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق على تخطيط عملية المراجعة ببيئة الأعمال الكويتية.

٧/١ حدود البحث:

أولاً: الحدود المنهجية: إقتصر البحث على دراسة مخاطر السوق والإئتمان دون التطرق إلى غيرها من المخاطر الأخري.

ثانياً: الحدود المكانية: إقتصرت الحدود المكانية للبحث فى عدد من مكاتب المراجعة فى دولة الكويت لما لها من طبيعة تتناسب مع متطلبات البحث .

ثالثاً: الحدود البشرية: إقتصرت علي عينة عشوائية من مراقبي الحسابات، وعينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تخصص (مراجعة الحسابات).

٨/١ خطة الدراسة:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفه يمكن تبويب البحث علي النحو التالي:

١. الإطار العام للبحث.
٢. عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث.
٣. الإطار النظري للبحث.
٤. الدراسة الميدانية.
٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
٦. قائمة مراجع البحث.
٧. قائمة ملاحق البحث.

٢. عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث.

١- دراسة (جربوع و صباح، ٢٠١٦)، بعنوان:

" مدي تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة علي تخطيط وجود عملية المراجعة "

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي تاثير الاهمية النسبية علي جودة وتخطيط عملية المراجعة وعلي تأثير المخاطر الملازمة، والمخاطر الرقابية، ومخاطر الاكتشاف علي تخطيط عملية المراجعة.

توصلت الدراسة إلي التعرف علي مدي تأثير الأهمية النسبية إذا كان حذفها أو عرضها بشكل خاطئ يؤثر علي القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من القوائم المالية، وتعتمد الاهمية النسبية علي البند الخطأ المقدر في ظروف خاصة أو تقديمه بصورة خاطئة.

٢- دراسة (بني خالد والشرايري، ٢٠١٦)، بعنوان:

"أثر تخطيط عملية التدقيق علي إدارة فعالية الوقت"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر تخطيط عملية التدقيق علي إدارة فعالية الوقت وبرزت أهمية هذه الدراسة من خلال تحقيق الاهداف التالية:

أ- بيان أثر التمهيد في تخطيط عملية التدقيق علي فاعلية إدارة الوقت.
ب- بيان أثر إعداد استراتيجية التدقيق علي فاعلية إدارة الوقت.
ت- بيان اثر توثيق عملية التدقيق علي فاعلية التدقيق علي فاعلية إدارة الوقت.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

يؤثر متغير إعداد استراتيجية التدقيق علي فاعلية إدارة الوقت، وهو أعلي أثر بين باقي المتغيرات ثم جاء متغير عملية التدقيق مؤثراً علي فاعلية إدارة الوقت، وأخيراً جاء متغير التمهيد لتخطيط عملية التدقيق (الانشطة الاولية) مؤثر علي فاعلية إدارة الوقت.

٣- دراسة (Viljoen, et al., 2016)، بعنوان:

Determinants of Enhanced Risk Disclosure of JSE Top 40 Companies: The Board Risk Committee Composition, Frequency of Meetings and the Chief Risk Officer

هدفت الدراسة إلى بيان أثر بعض عناصر جودة لجنة إدارة المخاطر (متمثلة في وجود لجنة مستقلة لإدارة المخاطر، واستقلالية أعضاء لجنة إدارة المخاطر، والمؤهلات المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة إدارة المخاطر، وعدد السنوات التي قضاها أعضاء اللجنة بها، وعدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ووجود مدير إدارة المخاطر كعضو ضمن لجنة إدارة المخاطر) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، كما تناولت الدراسة بعض خصائص الشركات ممثلة في حجم الشركة وربحيتها ونوع الصناعة وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، ولقد تم التطبيق على الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر Top 40 index ببورصة جوهانسبرج للأوراق المالية بجنوب أفريقيا سنة ٢٠١١، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٢٩ شركة غير مالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ووجود مدير إدارة المخاطر كعضو ضمن لجنة إدارة المخاطر هي العوامل الوحيدة المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

٤- دراسة (اليساري، ٢٠١٧)، بعنوان:

"أثر مخاطر التدقيق علي كفاءة وفعالية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات"

هدفت الدراسة لمعالجة مخاطر التدقيق واثرها علي حدوث وعدالة وحيادية التقارير والقوائم المالية المدققة من مراقبي الحسابات وتسليط الضوء علي أهم تلك المخاطر وضرورة وضع آلية لمعالجتها والوصول إلي تقارير وقوائم مالية تكون مصدراً لمصداقية مستخدميها والحفاظ علي مهنة التدقيق وكفاءة عمل مراقبي الحسابات في مختلف الوحدات الاقتصادية وبما يتلاءم مع متطلبات النظام المحاسبي واحتياجات الاطراف في المجتمع.

وتوصل البحث إلي أهم استنتاج هو أن المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا تخضعان لسيطرة وتحكم مراقبي الحسابات نظراً لأنها من مسؤولية الوحدة الاقتصادية، علي العكس فإن مخاطر الاكتشاف تخضع لتحكم وسيطرة المدقق لكونه مسؤولاً عن هذا النوع من المخاطر.

٥- دراسة (Achmad, et al., 2017)، بعنوان:

Factors Influencing Voluntary Corporate Risk Disclosure Practices By Indonesian Companies

هدفت الدراسة إلى تحديد بعض العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المخاطر،حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين بعض خصائص الشركات (ممثلة في حجم الشركة، وربحية الشركة) وحوكمة الشركات (ممثلة في حجم لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية) وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر حيث تم التطبيق على الشركات الاندونيسية العامة المدرجة في البورصة خلال سنة ٢٠١٣ حيث وصل عدد المشاهدات في عينة هذه الدراسة إلى ١١٨ مشاهدة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين حجم لجنة المراجعة وحجم الشركة والأداء المالي (ربحية الشركة) وبين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

ولقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لأغراض قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، حيث تم بناء مؤشر غير مرجح للإفصاح Un Weighting Disclosure Index باستخدام عدد (٣٨) بنداً للمعلومات الخاصة بالمخاطرة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية من ناحية وبين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر من ناحية أخرى. وقد أوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية حول دور استقلالية لجنة إدارة المخاطر على الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

٦- دراسة (Bravo, Francisco, 2017)، بعنوان:

Are Risk Disclosures An Effective Tool To Increase Firm Value?

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر على قيمة الشركة حيث تم التطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في مؤشر Standard and Poor's (S&P) 500 خلال سنة ٢٠٠٩، وقد تم اختيار عام ٢٠٠٩ لأن به الأزمة المالية العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر تؤثر بصورة إيجابية على سمعة الشركة والتي تنعكس بدورها على زيادة قيمة الشركة، ومن ثم فإن سمعة الشركة يعتبر متغير وسيط في العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وقيمة الشركة، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل النصوص Textual Analysis، من خلال تحليل كلمات أو عبارات المخاطر التي وردت في التقارير المالية للشركات لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

٧- دراسة (رشوان، ٢٠١٧)، بعنوان:

"تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية واثرها علي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة"

هدفت الدراسة بالشكل الرئيسي إلي التوصل العلمي من خلال التعرف علي تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والاهمية النسبية واثرها علي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

أ- أنه يوجد أثر لمخاطر التدقيق المراجعة والأهمية النسبية علي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
ب- أنه يوجد أثر كبير للأهمية النسبية علي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
ت- انه يوجد دور للاهمية النسبية في التغلب علي المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة.

٨- دراسة (جلول وآخرون، ٢٠١٩)، بعنوان:

"أثر مخاطر التدقيق علي كفاءة وفعالية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات"

تناولت الدراسة أهمية أثر مخاطر التدقيق علي كفاءة وفعالية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات وتمثل هدف الدراسة في معرفة طبيعة علاقة أثر مخاطر التدقيق علي عمل مراقب الحسابات والتعرف علي الانواع المختلفة لمخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها، ودراسة وتقييم وتحليل تلك المخاطر وتحديد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع تلك المخاطر في القوائم المالية، وقد تم إستخدام المنهج التحليلي حيث تم تصميم الإستبيان وتوزيعة علي عينة الدراسة والمتمثلة في اساتذه جامعين ومحاسبين وقد إعتمدنا في التحليل علي برنامج SPSS 23.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها من مسئوليات مراقب الحسابات إتباع إجراءات تدقيقية فعالة وبذلة للعناية المهنية اللازمة في حصولة علي الأدلة والقرائن بهدف تخفيض مخاطر التدقيق إلي المستوي المسموح به.

٩- دراسة (قاسم، ٢٠١٩)، بعنوان:

أثر الافصاح عن مخاطر الائتمان علي الاداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلي قياس تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي الاداء المالي للبنوك المصرية، وقد إشتملت الدراسة علي عينة وتكونت من خمس بنوك تجارية، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي بين الإفصاح عن مخاطر الإئتمان والأداء المالي للبنوك التجارية المصرية.

١٠-دراسة (صالح، ٢٠٢٠)، بعنوان:

الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال في الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية.

هدفت الدراسة إلي إختبار أثر الافصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية علي تكلفة رأس المال في البيئة المصرية، وإشتملت الدراسة علي عينة تتكون من ٨٤ مشاهدة موزعة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥.

وتوصلت الدراسة إلي وجود إختلافات معنوية في الافصاح عن المخاطر طبقاً لنوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، حيث يزيد الإفصاح عن معلومات المخاطر المحايدة والإيجابية مقارنة بالمعلومات السلبية، كما توصل البحث إلي عدم وجود تاثير معنوي لإجمالي المعلومات المرتبطة بالمخاطر علي تكلفة رأس المال، بينما يوجد تأثير معنوي لكل من معلومات المخاطر المحايدة والإيجابية علي تكلفة رأس المال.

١/٢ تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين.

أ) بالرغم من زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر أكاديميا ومهنيا، إلا أنه يوجد قصور في هيكل الإفصاح عن المخاطر في الواقع العملي، ويظل الإفصاح عن المخاطر يدخل ضمن الإفصاح الاختياري وفقاً لوجهة نظر المنشأة.

ب) تركز معظم الدراسات على الإفصاح عن المخاطر في المنشآت بصفة عامة، إلا أن قلة منها ركزت على نوع واحد فقط من المخاطر وهو مخاطر الائتمان أو مخاطر التشغيل وتجاهل باقي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ت) تناولت معظم الدراسات العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وعدد سنوات الخبرة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

ث) وتناولت بعض الدراسات التعرف علي مدي إلتزام مدققي الحسابات بمتطلبات معيار التخطيط رقم (٣٠٠)، كذلك معرفة التزام مدققي الحسابات بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق وتطبيق مفهوم الاهمية النسبية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الالكتروني.

ج) وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان من أهمها: أن هناك إلتزاما من قبل مدققي الحسابات بمتطلبات المعيار (٣٠٠) في ظل التدقيق الالكتروني، كذلك يقوم مدققو الحسابات بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق الإلكتروني.

٢/٢ أوجه الإختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

١- اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير مستوي الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية بدولة الكويت ، الأمر الذي يتطلب اختبار هذه العلاقة للوقوف على اتجاه هذا التأثير.

٢- لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة في حدود علم الباحثة أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية علي تخطيط عملية المراجعة بدولة الكويت.

٣- اعتمدت الدراسة الحالية علي أجراء دراسة ميدانية (حالة إفتراضية) لبيانات البنوك المالية بدولة الكويت لبيان أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية علي تخطيط عملية المراجعة بدولة الكويت.

٤- تناولت الدراسة الحالية نوعين من المتغيرات أحدهما المتغير المستقل (أثر الافصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق) والأخر المتغير التابع (تخطيط عملية المراجعة).

٣. الإطار النظري للبحث.

١/٣ تعريف المخاطر وأنواعها.

أ. عرف (عامر، ٢٠٠٣، ص ٢٤) المخاطر بأنها "انخفاض القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية سواء كانت نتائجها مرغوبة أو غير مرغوبة وليس انعدام القدرة على التنبؤ بهذه الأحداث".

ب. وقد عرف كلا من (Cabedo & Tirado, 2004, p.184) الخطر بأنه: " هو ذلك القدر من عدم التأكد في بيئة عمل هذه المنظمة مما يجعل من الصعب التنبؤ بسلوك المنظمة في المستقبل " ويأخذ هذا المفهوم بالمعني الشامل للمخاطر ومصادر عدم التأكد".

ج. كما عرف (معهد المراجعين الداخليين، الجزء الأول، ٢٠١٢) المخاطرة بأنها "احتمال أن تؤثر حادثة أو تصرف ما تأثيراً سلبياً على المنشأة أو النشاط الخاضع للمراجعة، وتقاس المخاطرة عادة بحساب حجم الأثر المالي الناتج عن التعرض لذلك التأثير السلبي أو على أساس الأهمية النسبية لذلك التعرض.

د. وفي ضوء ذلك خلص الباحثون إلي أنه يمكن تعريف المخاطر بأنها" انخفاض القدرة على تحديد احتمال حدوث نتائج إيجابية أو سلبية للأحداث المستقبلية مما يؤثر على قدرة المنشأة أو البنك على تحقيق أهدافها وعدم قدرتها على الاستمرار في حالة وقوع هذه الأحداث".

يجب التميز الواضح بين المخاطر وإدارة المخاطر، فإدارة المخاطر عملية مستمرة يمثل تحديد المخاطر إحدى خطواتها، كما تشمل أيضاً على خطوات أخرى مثل كيفية التعامل مع هذه المخاطر والرقابة عليها.

أ. وقد عرف (Pickett, 2005,p.56) إدارة المخاطر "بأنها عملية ديناميكية لإتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحديد المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة والتعامل معها.

ب. كما أن هناك تعريف آخر لإدارة المخاطر "بأنها عملية تحديد وقياس وتقدير المخاطر مع تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر والتي تتضمن تحوي الخطر إلى طرف آخر أو تجنب الخطر أو تخفيض الآثار السلبية للخطر أو قبول تحمل جزء أو جميع النتائج المترتبة على الخطر" (Spedding & Rose, 2008).

ج. وكذلك عرف (Jutte, 2009, p.3) إدارة المخاطر " بأنها عملية نظامية لتصميم وتنفيذ ومتابعة الأنشطة اللازمة لتحديد وترتب وتحليل المخاطر ثم تقديم الاستجابات المناسبة واختيار أفضلها ثم تنفيذها بهدف إدارة هذه المخاطر".

٢/٣ أنواع المخاطر:

صنف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧ (الأدوات المالية: الإفصاحات) المخاطر إلى (IFRS7, 2014, p.31, IASB):

أ- المخاطر الائتمانية هي مخاطر أن يتسبب طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بامتناعه عن الوفاء بالتزامه.

ب- مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المنشأة صعوبة في الوفاء بالتزماتها المرتبطة بالالتزامات المالية التي تتم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر.

ت- مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر السعر الأخرى.

ث- مخاطر العملة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ج- مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة في السوق.

ح- مخاطر السعر الأخرى هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق.

نموذج Arthur Andersen للإفصاح عن المخاطر (١)

مخاطر مرتبطة بالبيئة

المنافسون- علاقات حملة الأسهم- مدى توافر رأس المال- الخسائر نتيجة الكوارث- الأمور السيادية والسياسية – النواحي القانونية والتنظيمية والصناعة- الأسواق المالية

مخاطر العمليات

مخاطر تشغيلية	مخاطر التمكن وتشمل	مخاطر المالية مخاطر السعر
رضا العملاء الموارد البشرية تطوير المنتجات الكفاءات فجوة الأداء دورة التدريب فشل المنتج أو الخدمة التوريد مدى احترام حقوق الملكية الفكرية	القيادة، وتفويض السلطة، حوافر الأداء، الاتصالات مخاطر تشغيل المعلومات الملائمة، النزاهة، إمكانية الوصول للمعلومة، البنية التحتية مخاطر النزاهة غش الإدارة أو العاملين، التصرفات غير القانونية، الاستخدام غير المرخص، السمعة	- معدل الفائدة - سعر الصرف - السلع - الأدوات المالية مخاطر السيول التدفق النقدي، تكلفة الفرصة البديلة، مدى التركيز مخاطر الائتمان

الصحة والسلامة		التركيز، التسوية، الضمان

المخاطر الناشئة عن استخدام المعومات في اتخاذ القرار

التشغيلية	**المالية**	**الإستراتيجية**
التسعير، الالتزام بالتعاقدات، قياس الأداء، مدى توافق ودقة التشريعات والالتزام بها	مدى اكتمال ودقة التخطيط والموازنة، المعلومات المحاسبية، تقييم التقارير المالية، الضرائب، أموال المعاشات، تقييم الاستثمارات	قياس الأداء، الهيكل التنظيمي ، تخصيص الموارد، التخطيط، دورة الحياة

Source: Mohobbot and Konishi, 2005 (١)

تصنيف آخر لمخاطر البنوك إلى خمس مخاطر أساسية كالتالي (حماد،٢٠١١، ص ص ٧١-٧٥، ص ص ٩١-٩٥):

أ- مخاطر الائتمان: وهي تحمل البنك مخاطرة تخلف أو عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائد في التواريخ المحددة، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد.

ب- مخاطر السيولة: هي الصعوبة التي توجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة، وعدم الاحتفاظ بنقدية كافية وعدم القدرة على الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع والاحتياجات النقدية الأخرى.

ج-مخاطر معدل الفائدة: وتشير إلى التغيرات الناتجة عن تذبذب القيمة العادة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغير في سعر الفائدة في السوق.

د- مخاطر التشغيل: وتشير إلى احتمالات التغير في مصارف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، وهو ما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقساط أو الفروع وعدد الموظفين، "وتشمل مخاطر القيادة، ومخاطر الأنظمة الداخلية، ومخاطر إستراتيجية الأعمال، ومخاطر التكنولوجيا".

ه- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: تمثل احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، كما تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، وتعجز المنشأة عن الوفاء بالتزاماتها حينما توجه حقوق ملكية سالبة.

٣/٣ أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر:

قبل الحديث عن أهمية الإفصاح عن المخاطر يجب التفرقة بين الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري عن المخاطر وتحديد مستويات الإفصاح، الإفصاح الإجباري أو الإلزامي هو الإفصاح طبقاً لمتطلبات ومعايير إلزامية من هيئات مهنية أو جهات إشراف حكومية، والهدف منه الوفاء باحتياجات

المستخدمين الأساسية من المعلومات، مع التأكيد والرقابة على جودة هذه المعلومات من خلال مراعاة التشريعات والمعايير وأمثلة على ذلك:

١- الإفصاح عن المخاطر الأساسية ومظاهر عدم التأكد وذلك في الإيضاحات المتممة وفقاً للإطار المقترح ISAB 2001 والمعيار الدولي رقم ١ لعام ٢٠٠٧ المقابل للمعيار المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.
٢- المعيار الدولي رقم (٣٢) عام ٢٠٠٣ المقابل للمعيار المصري (٢٥) الأدوات المالية- الإفصاح والعرض ومعيار التقرير الدولي رقم (٧) IFRS7.
٣- الإفصاح عن المخصصات والأصول والالتزامات المحتمة أو الشرطية المعيار رقم (٣٧) الدولي لعام ٢٠٠٩ المقابل للمعيار المصري رقم (٢٨) المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة.
٤- معيار التقرير الدولي (IFRS 8) المخاطر المرتبطة بالتقارير المؤقتة والقطاعية المقابل للمعيار المصري رقم (٣٣).

أما الإفصاح الاختياري فيتمثل في الإفصاح عن معلومات إضافية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري وليست ملزمة للمنشآت والهدف منها توفير معلومات أكثر لمستخدمي التقارير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وزيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.

ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية، فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة معايير تتعلق بالإفصاح، وذلك لاكتساب المصداقية والشفافية في إعداد القوائم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكافي قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

وقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الحالي نتيجة للأزمة المالية التي حدثت وأدت إلى إفلاس بعض البنوك على مستوى العالم، وتزايد المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة للأنشطة التي تمارسها ولتعقيد الأدوات المالية مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل.

ومن المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات المالية، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الكامل (محمود، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٤؛ Al-Maghzom et al., 2016).

وفي هذا الصدد فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات البنوك على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة على التعامل في هذه الأدوات ومنها مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر رأس المال.

٤/٣ متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر:

بما أن للبنوك طبيعة خاصة من حيث الأنشطة التي تمارسها، والمخاطر التي تتعرض لها، فكان هناك العديد من المعايير المحاسبية التي تتعلق بأنشطة البنوك مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)

لكونه المعيار المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها IAS30 (وقد تم إلغاؤه وحل محله المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧) والمتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS7)، ويقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمتعلق بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وإصدار البنك المركزي لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي في ٢٠٠٨، وكذلك أصدرت لجنة بازل عدة اتفاقيات، ومن أهم الدعائم التي ارتكزت عليها اللجنة لتحقيق أهدافها هي انضباط السوق والذي يعني الإفصاح العادل والشفافية من قبل البنك عن هيكل رأس المال ونوعية المخاطرة وحجمها ومدى كفاية رأس مالها.

٥/٣ مفهوم التخطيط لعملية المراجعة:

يعرف مصطلح التخطيط بشكل عام بأنه عملية جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وصولاً إلى الأهداف المرجوة (جمعة، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩) بينما يعرف مصطلح التخطيط لعملية المراجعة كما ورد في معيار التدقيق الدولي رقم (٣٠٠) أن التخطيط لعملية المراجعة يتضمن وضع إستراتيجية المراجعة الشاملة للعملية وتطوير خطة المراجعة، (IFAC, 2013: 255)، والمقصود بالتخطيط في هذا المعيار هو وضع إستراتيجية عامة ومعالجات تفصيلية تتفق مع الأعمال المتوقع أداؤها والتوقيت المطلوب لإنهائها، وأيضاً متطلبات الاتفاق مع العميل بشأنها، وبناء على ذلك يخطط المراجع أداء عمليات المراجعة بكفاءة مع الالتزام بالتوقيتات المحددة لإنهائها (حجازي، ٢٠١٠، ص ٧٣).

ويشير مصطلح "تخطيط عملية المراجعة" إلى تلك الفترة من الزمن التي تعقب قبول عملية المراجعة مباشرة والاتفاق مع العميل، وتعتبر مرحلة التخطيط من أهم مراحل عملية المراجعة إذا ما أريد لها أن تؤدي بكفاءة ومهنية عالية، وكذلك لضبط الوقت المخصص والتكلفة المحددة، ويجب على المراجع فهم مجال عمل العميل ونوع صناعته والظروف المحيطة به، والتي يلزم فهمها من قبل جميع أفراد طاقم المراجعة، ويمكن تلخيص أهداف تلك المرحلة بالتالي (العميري، المعتاز، ٢٠٠٧، ص ١٦١).

١- الحصول على معلومات أولية عن العميل، والتي تؤدي إلى كفاءة وفاعلية المهمة.
٢- التعرف على مواضع المشكلات المحتملة، والتي تتطلب اهتماماً خاصاً أثناء فترة التعاقد.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن حصول مراقب الحسابات على هذه النقاط تؤدي لفهم المراجع عن طبيعة عمل العميل ونشاطه، وقد أشارت نشرة معايير التدقيق رقم (٣٠٠) في فقرتها الرابعة عند الحديث عن تخطيط عملية المراجعة، "يقوم المراجعون بوضع إستراتيجية المراجعة العامة ضمن خطة المراجعة والتي تبين اتجاه عملية المراجعة، والتي تعد بمثابة القائد والموجه لبرنامج المراجعة، ويبين برنامج المراجعة تفاصيل الإجراءات المطلوبة لإتمام الخطة"، وأما في فقرتها الخامسة، فقد أشارت النشرة عند الحديث عن أهداف تخطيط المراجعة " يعد التخطيط ضرورياً لجميع منشآت المراجعة على اختلاف أحجامها، وتبرز أهداف التخطيط في التأكد من أنه تم تكريس الاهتمام الملائم لجميع نقاط المراجعة المختلفة، والتأكد من اكتشاف جميع المشكلات المحتمة، وأيضاً تسهيل عملية المراجعة ككل (العميري، المعتاز، ٢٠٠٧، ص ١٦٢).

٦/٣ أهمية التخطيط لعملية المراجعة:

تنبع أهمية تخطيط عملية المراجعة من اعتماد كثير من الجهات المختلفة على التقارير التي يصدرها مراجع الحسابات إذ يقدم خدمات متنوعة لفئات كثيرة مثل إدارة المنشأة والمالكين والجهات الحكومية والمستثمرين وغيرهم، وكذلك فإن أهمية عملية التخطيط تعد أداه مساعدة للمراجع للحصول على أدلة وقرائن وذلك لغرض إبداء رأيه في القوائم المالية ومعرفة ما إذا كانت هذه القوائم المالية خالية من الأخطاء ذات الأهمية النسبية إذ أن على مدير فريق التخطيط أن يهتم بعملية التخطيط قبل مباشرة فريقه لعملية المراجعة (المطارنه، ٢٠١١، ص ١٦)، وتوجد ثلاثة أسباب رئيسية تحدد لماذا يجب أن يخطط المراجع لعملية المراجعة: (أرينز ولوبك، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦).

أ- تمكين مراقب الحسابات من الحصول على أدلة مراجعة كافية.
ب- مساعدة مراقب الحسابات على التحكم في التكاليف.
ت- وتجنب سوء التفاهم مع العميل.

ويعد الحصول على الأدلة الكافية أمراً حيوياً، حيث يتجنب مراقب الحسابات للتعرض للمساءل القانونية والحفاظ على سمعة طيبة في مجتمع الأعمال، ويساعد التحكم في التكاليف المراجع على أن يعمل بشكل تنافسي وبالتالي يمكنه الاحتفاظ بقاعدة العملاء الذين يتعامل معهم، أما تجنب سوء الفهم مع العميل فيعد أمراً هاما لتوفير علاقة جيدة مع العميل وتسهيل تنفيذ العمل على نحو جيد وبتكلفة مناسبة، كما تبرز أهمية التخطيط لعملية المراجعة كما أوضحها معيار التدقيق رقم (٣٠٠) كما يلي: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠، ص ٢٥٠):

أ- مساعدة مراقب الحسابات في تولية الاهتمام الكافي للجوانب المهمة لعملية المراجعة.
ب- مساعدة مراقب الحسابات في تحديد المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب.
ت- مساعدة مراقب الحسابات في تنظيم وإدارة عملية المراجعة بشكل مناسب ليتم إجراؤها بطريقة فاعلة.
ث- المساعدة في اختيار أعضاء فريق العملية بمستويات مناسبة من القدرة والكفاءة للاستجابة إلى المخاطر المتوقعة وفي تحديد العمل المناسب لهم.
ج- تيسير توجيه وإرشاد أعضاء فريق العملية ومراجعة عملهم.

وما كان التخطيط يعني تجميع وتحليل المعلومات وتنظيم العمل للوصول إلى الأهداف، وما كان تقرير المراجع وفقاً لمعايير المراجعة والتأكيد الدولية يجب أن يتضمن نصاً (فقرة مسؤولية مراقب الحسابات) يشير إلى أن هذه المعايير تتطلب التخطيط للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية، ذلك لا يمكن إنكار أهمية التخطيط لمراجعة البيانات المالية في أنه يساعد في تنظيم أعمال المراجعة والرقابة عليها بشكل أفضل، وتخفيض وقت المراجعة، ومواجهة المفاجآت المحتملة، ويجعل المراجعة ترتكز على الأهداف وليس الأتعاب (جمعة، ٢٠٠٩، ص ٢٥١).

ومن ناحية أخرى تظهر أهمية التخطيط في تحقيق عدة أهداف مثل تنظيم أعمال المراجعة والرقابة عليها بشكل أفضل، وتخفيض وقت المراجعة، تقليل المفاجئات المحتملة، وجعل المراجعة ترتكز على الإنجاز وليس على الأتعاب (خليل، ٢٠٠٠، ص ٣٥).

٧/٣ مراحل تخطيط عملية المراجعة:

يرى كلا من (Arens *et al*., 2012: 210) أن التخطيط لعملية المراجعة يتطلب المرور بثمانية مراحل رئيسية وهي قبول العميل وأداء الأنشطة الأولية، فهم مجال عمل ونشاط العميل، تقييم مخاطر الأعمال، تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية، تقدير الأهمية النسبية والخطر، فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة، جمع المعلومات بهدف تقييم مخاطر الاحتيال، ووضع الخطة العامة للمراجعة وبرنامج المراجعة ويتمثل الهدف من الأجزاء السبع الأولى في مساعدة المدقق على التوصل إلى الجزء الثمن الذي يتعلق بالتخطيط العام الفعال والكفء للمراجعة وتحديد برنامج المراجعة.

ويوضح الجدول رقم (١/٤) المراحل الثمانية الرئيسة لتخطيط عملية المراجعة:

جدول رقم (١/٤)

تخطيط المراجعة وتصميم منهج المراجعة (١)

١	قبول العميل وأداء الأنشطة الأولية
٢	فهم مجال عمل ونشاط العميل
٣	تقييم مخاطر أعمال العميل
٤	أداء الإجراءات التحليلية الأولية
٥	وضع حدود الأهمية النسبية وتقدير خط التدقيق الممكن قبوله والخطر الملازم
٦	فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة
٧	جمع المعلومات بهدف تقييم مخاطر الاحتيال
٨	وضع الخطة العامة للمراجعة وبرنامج التدقيق

المصدر (Arens, et al., 2012)

ومن ناحية أخرى يمكن تقسيم مراحل عملية المراجعة لثلاث مراحل رئيسية وهي كالتالي (جربوع، ٢٠٠٢، ص ص ١١٨-١١٩):

١- **المرحلة الأولى :** يجب على المراجع أن يتفهم طبيعة نشاط العميل فهماً كافياً، وأن يحصل على معلومات عن الصناعة التي يتبعها هذا النشاط، كما يجب الحصول على معلومات كافية كاملة عن النظام المحاسبي المستخدم بواسطة العميل وسياساته وإجراءاته المحاسبية، وبعد فهم طبيعة نشاط العميل ودراسة نظامه المحاسبي يقوم المراجع بتصميم برنامج مراجعة تفصيلي ليلاءم ظروف العملية ويحدد البرنامج الخطوات أو الأعمال التي يجب القيام بها خلال عملية الفحص التي يطلق عليها فنياً إجراءات المراجعة.

٢- **المرحلة الثانية:** وهي التي تتعلق بتنفيذ برنامج المراجعة وقد يطلق عليها مرحلة العمل الميداني وجمع وتقويم أدلة الإثبات، ويبدأ تنفيذ برنامج المراجعة عادة بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للعميل وينتهي بفحص الأرصدة النهائية التي تظهر في القوائم المالية.

٣- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التوصل إلى النتائج وكتابة التقرير وإصداره بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمركز ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

ولعملية التخطيط لعملية المراجعة عدة متطلبات يجب أن يقوم بها المراجع منذ قبوله لعملية التدقيق وأثناء قيامه بعملية التخطيط لكونها تعد من أساسيات التخطيط لمراجعة البيانات المالية.

٨/٣ دور مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في تخطيط عملية المراجعة:

أولا: أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة:

أن فهم طبيعة المخاطر مطلب جوهري لعملية التخطيط التي يقوم بها مدقق الحسابات، حيث أنها تمكنه من تقييم هذه المخاطر من ناحية ، وتحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية بالشركة من ناحية أخرى، والوقوف على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق في هذا القطاع من ناحية ثالثة. وتتمثل المحاور الأساسية لتخطيط عملية المراجعة بشأن مخاطر السوق في النقاط التالية:

١- **الحصول على معرفة كافية بطبيعة عمل الشركة، وفهم كامل لطبيعة المخاطر**. ومن متطلبات الحصول على هذه المعرفة أن :

أ- يحصل مراقب الحسابات ويحافظ على معرفة جيدة لأنشطة وخدمات الشركة، ويدرك الاختلافات العديدة والتطورات المستمرة في الصناعة تجاوباً مع ظروف السوق. ويحصل المراجع على هذه المعرفة من خلال وسائل وأدوات عديدة منها الاعتمادات المستندية، عقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات.

ب- يدرك مراقب الحسابات طبيعة المخاطر ويفهمها جيداً. ويتطلب ذلك من المراجع التحقق من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالشركة يستند على مجموعة من المقومات منها:

١. ضرورة وجود رؤية واضحة ومشاركة فعالة من المسئولين عن العملية الرقابية بالشركة في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر ، والتي يجب أن تتطابق مع استراتيجيات أعمال المصرف ، قوة مركزه المالي ، الخبرة الإدارية والمتطلبات التنظيمية ، وتكون الإدارة مسئولة عن تطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات ، هذا بالإضافة إلى مساهمة المسئولين عن الرقابة في تأسيس ثقافة داخل الشركة ، تؤكد على التزامهم بضوابط الرقابة الداخلية والمعايير الأخلاقية.

٢. ضرورة تحديد وقياس وتحليل ومراقبة المخاطر التي تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهداف الشركة، وذلك في ضوء معايير متفق عليها مسبقاً ، على أن يتم ذلك من خلال وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

٣. يجب على الشركة إنشاء نظم وسياسات إدارية ملائمة لإدارة المخاطر ، تقوم على أساس الفصل التام بين الواجبات المتعارضة ، وتسوية الأوضاع والنتائج وإعداد التقارير ، والموافقة على الاستثناءات من القيود. على أن يضم تلك السياسات دليل خاص بإدارة المخاطر.
٤. ضرورة التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر من جانب إدارة المراجعة الداخلية بالشركة للتأكد من الالتزام بالنظم والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر ، ومدى فعالية نظم الرقابة التشغيلية بالشركة ، وهذا يتطلب وجود خط اتصال دائم بين كل من وحدة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
٥. يجب على إدارة مخاطر الشركة توفير معلومات واضحة يمكن فهمها بسهولة من جانب المسئولين عن العملية الرقابية بالشركة، تمكنهم من تقييم الطبيعة المتغيرة لصفات مخاطر الشركة.

ثانياً: أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة:

وتتمثل المحاور الأساسية لتخطيط عملية المراجعة بشأن مخاطر الائتمان في النقاط التالية:

١- تطوير خطة شاملة لمراجعة حسابات الشركة وتركيز اهتمام مراقب الحسابات على ما يلي :

أ- تعقد عمليات الشركة وتنوع المخاطر المرتبطة بها :

يجب على المراجع أن يحصل على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات الشركة ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات ، خاصة تلك التي يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير المراجع.

ب- الالتزامات الطارئة والأحداث التي تقع خارج الميزانية العمومية:

يجب على المراجع فحص مصادر إيرادات الشركة، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة، وتنفيذ إجراءات مناسبة للحصول على أدلة كافية تتعلق باكتمال السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المعاملات، وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر الناجمة عن هذه المعاملات، كفاية تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر، ومدى كفاية الإفصاح عن البيانات المالية.

٢- إقرارات الإدارة :

تكون إقرارات الإدارة ملائمة في مجال مراجعة حسابات الشركة، لمساعدة المراجع في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة المقدمة له كاملة لإجراء اختباراته ، خاصة في معاملات الشركة التي لا تظهر عادة في البيانات والحسابات المالية مثل (البنود خارج الميزانية) ، كذلك يحتاج المراجع لإقرارات الإدارة حول بعض التغيرات الهامة في أعمال الشركة وحجم المخاطرة. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (٥٨٠)

إرشادات عن كيفية استخدام المراجع لإقرارات الإدارة كأدلة إثبات ، والإجراءات التي يجب على المراجع تطبيقها في تقييمها وتوثيقها ، والظروف التي يجب أن يتم الحصول فيها على هذه الإقرارات.

٣- عمل المشرفين :

توجد مهام عديدة ، ذات طبيعة مشتركة ، تنجز من قبل المراجعين والمشرفين على الشركات منها تنفيذ الإجراءات التحليلية ، الحصول على تأكيد معقول يتعلق بوجود هيكل مناسب للرقابة الداخلية للشركة، فحص نوعية أصول الشركة وتقييم المخاطر.

لذا ، يجد مراقب الحسابات أنه من المفيد أن يتفاعل مع المشرفين ، وأن يستطيع الحصول على التقارير التي قد يوجهها المشرفون لإدارة الشركة. ويوفر البيان الدولي للتدقيق رقم (١٠٠٤) معلومات وإرشادات هامة حول العلاقة بين المشرفين ومدققي حسابات الشركات.

٤- استخدام عمل مراقب الحسابات آخر :

وفي حالة اعتماد المراجع على عمل مراجع آخر ، فإنه يحتاج إلى :-

التحقق من استقلالية هؤلاء المدققين الآخرين وكفاءتهم المهنية.

١) التأكد من أن شروط التكليف ، والمبادئ المحاسبية التي ستطبق ، وتقديم التقارير قد تم إيصالها بشكل واضح.
٢) تنفيذ إجراءات معينة للحصول على دليل مراجعة كاف، بأن العمل الذي نفذه المدقق الآخر مناسباً لأغراضه، من خلال مناقشة المراجع الآخر، أو فحص ملخص مكتوب للإجراءات المطبقة والنتائج التي توصل إليها ، أو بفحص أوراق عمل المراجع الآخر.

٥- معاملات الاطراف ذات العلاقة:

يجب على مراقب الحسابات أن يكون مدركاً للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال سير عملية المراجعة ، بينما تكون إدارة الشركات مسئولة عن تحديد هذه الأطراف والإفصاح عنها. ويحتاج مراقب الحسابات لإنجاز إجراءات معينة للحصول على دليل كافي للتحقق من أن :

أ) كافة الأطراف ذات العلاقة ومعاملاتها مع الشركة تم تحديدها.
ب) كافة معاملات هذه الأطراف مع الشركة بشروطها وحالاتها تمت المصادقة عليها بالشكل المناسب ، وسجلت وأفصح عنها ضمن البيانات المالية للشركة بالشكل الكافي.
ج) الأرصدة الناتجة المعلقة قابلة للتحصيل.

٦- نطاق تقنية المعلومات والأنظمة الإلكترونية:

يجب على مراقب الحسابات الحصول على فهم للتطبيقات الأساسية لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً ، والاتصالات ونقاط الاتصال بين تلك التطبيقات ، هذا بالإضافة إلى اعتبارات أخرى يتناولها المراجع مثل :

أ) مخاطر العمل التي تمثلها استراتيجية التجارة الإلكترونية للشركة.
ب) المخاطر الكامنة للتقنية التي اختارتها الشركة لتطبيق استراتيجية التجارة الإلكترونية.
ج) ردود أفعال الإدارة للمخاطر المحددة بما فيها اعتبارات الرقابة المرتبطة بما يلي :
١- تطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بالعمليات عبر الحدود.
٢- أمن وخصوصية المعلومات عبر شبكة الإنترنت ، واكتمال ودقة وتوقيت وعرض العمليات المالية عبر الإنترنت كما تسجل في النظم والسجلات المحاسبية.
د) مستوى المهارة والكفاءة التي يمتلكها مراقب الحسابات في مجال تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية.
ه) في حالة الاستعانة بخبير ذات صلة بتقنية المعلومات ، يجب على مراقب الحسابات أن يتأكد من قيام متخصصين ذوي ثقة ، وبصفة دورية بالتدقيق على موقع الشركة عبر الشبكة، والتقرير عن مدى الثقة فيه.

٧- درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للشركة وتقييم مخاطرها :

لا يستطيع مراقب حسابات الشركات الاعتماد فقط على نتائج اختباراته الجوهرية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ، وذلك للأسباب التالية :

أ) كبر حجم العمليات التي تم إدخالها، مما يجعل الاعتماد على الإجراءات الأساسية فقط غير عملياً.
ب) الاستخدام الواسع لنظم تقنية المعلومات ، مما يجعل أدلة المراجعة متاحة بالشكل الإلكتروني فقط.
ت) الانتشار الجغرافي لعمليات الشركات، مما يجعل الحصول على تغطية كافية لها صعباً إلى حد كبير.
ث) تعقد طرق إدخال المعاملات ، مما يجعل هناك صعوبة في ابتكار إجراءات أساسية فعالة لمراجعة هذه المعاملات.
ج) تنوع المخاطر وزيادة درجة صعوبتها والتحكم فيها ، مما يجعل مراقب الحسابات يجد صعوبة في الكثير من الحالات ، لتقليل المخاطر إلى المستوى المقبول ، ما لم تقم إدارة المصرف بتصميم نظم رقابة داخلية تسمح له بوضع التقييم المناسب للمخاطر.

ولذا سيحتاج مراقب الحسابات إلى الاعتماد بشكل أساسي على نظم الرقابة الداخلية للشركة، ولتحقيق ذلك يلزم إجراء تقييم دقيق لهذا النظام ، لتحديد درجة الاعتماد عليه ، وبالتالي تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى.

وعند تقييم مراقب الحسابات لنظم الرقابة الداخلية بالشركة، يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الحسبان عدد من العوامل التي لها أهمية خاصة في بيئة عمل الشركة منها ما يلي :

أ. تتعامل الشركات بحجم كبير من العمليات التي تشكل منفردة أو في مجموعها مبالغ نقدية كبيرة ، ولذا لابد للشركة أن تتوافر لديها إجراءات للمطابقة خلال فترة زمنية محددة، لإمكانية اكتشاف

الأخطاء والانحرافات وتحليلها لمعرفة أسبابها وتصحيحها في الوقت المناسب ، وبأقل الخسائر الممكنة.

ب. تقوم الشركات ببعض المعاملات ، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية، أو حتى في الإيضاحات المتممة لها ، لذا يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية ملائمة، للتأكد من أن هذه المعاملات قد سجلت وتم مراقبتها بطريقة تتيح للإدارة التحديد الفوري لأي تغيرات تؤدي إلى أرباح أو خسائر.

ج. تعمل الشركات، وبشكل مستمر، على تطوير منتجاتها وخدماتها المالية، ولذلك يجب على المراجع التأكد من أن الإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية تلائم هذا التطوير.

ومما سبق يتضح للباحثون أنه علي مراقب الحسابات أن يقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول علي تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أي أخطاء مادية أو جوهرية وإنجاز المراجعة بطريقة فعالة، وعليه فإنه يعني بمستوي التخطيط لعملية المراجعة وضع وتحديد الإستراتيجيات الشاملة لسلوك ونطاق الفحص المتوقع أداءه، ونظراً لأهمية مرحلتي التخطيط والتنفيذ في عمل مراقب الحسابات ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأهمية النسبية في كلتا الحالتين الآتيتين:

أ- تخطيط عملية المراجعة وتصميم إجراءات المراجعة.

ب- تقويم ما إذا كانت القوائم المالية ككل قد تم عرضها بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

٤. الدراسة الميدانية.

١/٤ الهدف من الدراسة الميدانية.

هدفت الدراسة الميدانية إلي إختبار فروض الدراسة وذلك من خلال تحليل اراء فئات عينة الدراسة المتمثلة في (المحللين الماليين، أعضاء مجلس الإدارة، مراقبي الحسابات، و مديري الإنتاج)، وذلك للتعرف علي أثر مستوى الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة فى البنوك المالية بدولة الكويت، وتتمثل عينة الدراسة في أعضاء مجلس إدارة، المديرين الماليين، المحللين الماليين، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة من خلال تصميم قائمة إستقصاء توزع علي عينة عشوائية.

٣/٤ فروض الدراسة الميدانية:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهداف الدراسة تمثلت فروض هذه الدراسة والتي تم إختبارها في الفروض التالية:

تم صياغة الفرض البحثي الرئيسي في صورتة العدمية علي النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان والسوق المالية على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثى الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية :

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.
٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

٤/٤ الإختبارات الإحصائية:

١/٤/٤ الإحصاء الوصفي:

١/١/٤/٤ الإحصاءات الوصفية لعبارات المجموعة الأولي المتعلقة بمدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الجدول رقم (١/٤/٤)

يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات المجموعة الأولي المتعلقة بمدي وجود أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
1	131	1.00	5.00	4.3053	.83106	.691
2	131	1.00	5.00	4.0458	.92705	.859
3	131	1.00	5.00	4.0992	.81198	.659
4	131	1.00	5.00	4.1908	.86926	.756
5	131	1.00	5.00	4.1298	.89783	.806
6	131	1.00	5.00	4.2137	.93650	.877
7	131	1.00	5.00	4.2000	.81078	.657
Valid N (listwise)	131			4.1692	0.8692	0.7578

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (١/٤/٤) أن أراء أفراد العينة كان الإتجاه العام لها أنها (موافق تماما) علي أنه يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، وذلك بمتوسط حسابي (4.1692) وانحراف معياري قدره (0.8692).

٢/١/٤/٤ الإحصاءات الوصفية لعبارات المجموعة الثانية المتعلقة بمدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية:

الجدول رقم (٢/٤/٤)

يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات المجموعة الثانية المتعلقة بمدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
1	131	2.00	5.00	4.2214	.80661	.651
2	131	2.00	5.00	3.9466	.68290	.466
3	131	1.00	5.00	3.8626	.91789	.843
4	131	1.00	5.00	3.7786	.85296	.728
5	131	1.00	5.00	3.8244	.90707	.823
6	131	1.00	5.00	3.4885	1.00281	1.006
Valid N (listwise)	131			3.8536	0.8617	0.7528

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (٢/٤/٤) أن أراء عينة الدراسة أظهرت إتجاهاً (موافق تماما) علي انه يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.8536) وانحراف معياري قدره (0.8617).

٢/٤/٤ إختبار T-Test لعينة واحدة لإختبار معنوية متوسط كل فقرة عن الوسط الفرضي لأداة الدراسة:

١/٢/٤/٤ إختبار T لعبارات المجموعة الأولي المتمثلة في مدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الجدول رقم (١/٢/٤/٤)

يوضح إختبار T-Test لعبارات المجموعة الأولي المتعلقة بمدي وجود أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1	17.977	130	.000	1.30534	1.1617	1.4490
2	12.912	130	.000	1.04580	.8856	1.2060
3	15.495	130	.000	1.09924	.9589	1.2396
4	15.680	130	.000	1.19084	1.0406	1.3411

5	14.402	130	.000	1.12977	.9746	1.2850
6	14.834	130	.000	1.21374	1.0519	1.3756
7	16.875	129	.000	1.20000	1.0593	1.3407

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (١/٢/٤/٤) أنه يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية حيث يقل مستوي المعنوية عن ٥% مما يعني رفض فرض العدم الفرعي الأول والذي يقضي ب " لا يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية".

٢/٢/٤/٤ إختبار T لعبارات المجموعة الثانية المتمثلة في مدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الجدول رقم (٢/٢/٤/٤)

يوضح إختبار T-Test لعبارات المجموعة الثانية المتعلقة بمدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1	17.331	130	.000	1.22137	1.0820	1.3608
2	15.865	130	.000	.94656	.8285	1.0646
3	10.756	130	.000	.86260	.7039	1.0213
4	10.448	130	.000	.77863	.6312	.9261
5	10.403	130	.000	.82443	.6676	.9812
6	5.576	130	.000	.48855	.3152	.6619

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (٢/٢/٤/٤) أنه يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية حيث يقل مستوي المعنوية عن ٥% مما يعني رفض فرض العدم الفرعي الثاني والذي يقضي ب "لا يوجد أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية".

٣/٤/٤ إختبار One-Way ANOVA Test لإختبار مدي وجود إختلافات في الآراء بين فئات العينة.

١/٣/٤/٤ إختبار ANOVA لعبارات المجموعة الأولي المتمثلة في مدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

يوضح الجدول رقم (١/٣/٤/٤) نتائج إختبار ANOVA للمجموعة الأولي من العبارات والتي توضح مدي وجود إختلافات معنوية في الآراء بين فئات العينة فيما يتعلق بأثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الجدول رقم (١/٣/٤/٤)

نتائج إختبار ANOVA لعبارات المجموعة الأولي.

ANOVA					
2					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	7.242	3	2.414	6.010	0.536
Within Groups	51.010	127	.402		
Total	58.251	130			

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (١/٣/٤/٤) أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، حيث يزيد مستوي المعنوية عن ٥% إذ جاءت قيمتها 0.536 (٥٣%)، وهذا يعني إمكانية الاعتماد علي النتائج وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة علي مجتمع الدراسة.

٢/٣/٤/٤ إختبار ANOVA لعبارات المجموعة الثانية المتمثلة في مدي وجود أثر لمستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

إتضح الجدول رقم (٢/٣/٤/٤) نتائج إختبار ANOVA للمجموعة الثانية من العبارات والتي توضح مدي وجود إختلافات معنوية في الآراء بين فئات العينة فيما يتعلق بأثر مستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

الجدول رقم (٢/٣/٤/٤)

نتائج إختبار ANOVA لعبارات المجموعة الثانية

ANOVA
1

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.246	3	.415	1.199	.313
Within Groups	43.977	127	.346		
Total	45.223	130			

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

إتضح من الجدول رقم (٢/٣/٤/٤) أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر مستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، حيث يزيد مستوي المعنوية عن ٥% إذ جاءت قيمتها 0.313 (٣١%)، وهذا يعني إمكانية الاعتماد علي النتائج وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة علي مجتمع الدراسة.

٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

أولاً: خلاصة البحث:

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلي رفض الفرض العدم للفرض الرئيسي القائل "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية"، وقبول الفرض البديل القائل " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسوق على تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية".

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

١- ضرورة إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر في كل شركة، تكون مهامها قياس وتحليل ورقابة أنشطة المخاطر ، وتوفير نظم معلومات موثوق بها لتقييم الطبيعة المتغيرة لصفات المخاطر.
٢- ضرورة فهم ودراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالصناعة من جانب مراقبي الحسابات، باعتبار ذلك أحد أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح عملية المراجعة، خاصة في ظل تنوع وتشعب وتعقد تلك المخاطر، وارتباط بعضها بظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٣- ضرورة أن يأخذ مراقبي الحسابات بعين الاعتبار تأثير العوامل البيئية عند تقييم فعالية أساليب وإجراءات نظم الرقابة الداخلية.

٦. قائمة مراجع البحث.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- أرينز، ألفين، ولوبك، جيمس، (٢٠٠٢)، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة د. محمد عبد القادر الديسطي ومراجعة د .أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية.
٢- بني خالد، مرعي حسن و الشرايري، جمال عادل، (٢٠١٦)، أثر تخطيط عملية التدقيق علي إدارة فعالية الوقت، جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٦، العدد ١.
٣- جربوع، يوسف محمود و صباح، سالم أحمد، (٢٠١٦)، مدي تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة علي تخطيط وجود عملية المراجعة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد (٨).
٤- جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٢) ، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فلسطين، الطبعة الأولى.
٥- جلول، بن عناية ومباركة، بورقعة وحنان، جلودي، (٢٠١٩)، أثر مخاطر التدقيق علي كفاءة وفعالية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات، رسالة ماجستير في المحاسبة- غير منشورة، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
٦- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٩) ، التدقيق والتأكيد الحديث :المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
٧- حجازي، وجدي حامد، (٢٠١٠)، المعايير الدولية للمراجعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
٨- خليل، عطا الله، (٢٠٠٠)، العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الأردنية في ضوء معيار الأهمية النسبية : دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ص ص ٦٣-٢٥ .
٩- رشوان، عبد الرحمان سليمان، (٢٠١٧)، تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والاهمية النسبية واثرها علي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، جامعة للعلوم والتكنولوجية خان يونس، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد (٤).
١٠- صالح، مصطفى أبوالحمد، (٢٠٢٠)، الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال فى الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية .مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢١)، العدد الرابع-الجزء الثانى، ص ص ٣٩٣-٤٤٣.
١١- عامر، نعمان صلاح الدين، (٢٠٠٣)، "مخاطر السوق المرتبطة بالتعامل مع المشتقات المالية من منظور المفهوم والاعتراف والإفصاح المحاسبي دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كليه تجارة بنها، امعة الزقازيق، السنة الثالثة والعشرين، العدد الاول، ص ص. ٢٣٧-٢٦٨.
١٢- العطاونة، ربا سليمان سالم، (٢٠١٦)، العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن و أثرها على جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
١٣- العميري، محمد فواز، والمعتاز، إحسان صالح، (2007) ، أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المجلد (21)، العدد، ص ص 151-182. (2)

١٤- غالب، لوي سلطان قائد، (٢٠٠٩)، "مدي التزام مدققي الحسابات بمتطلبات تخطيط عملية التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم ٣٠٠: دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
١٥- قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد، (٢٠١٩)، أثر الافصاح عن مخاطر الائتمان علي الاداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد السادس.
١٦- لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١١)، "ممارسات المراجعة في ضوء المقاييس المرجعية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
١٧- محمد، عمر ابراهيم، (٢٠١٤)، "محددات القياس والافصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك التجارية العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١٨- محمود، مروة ياسر عبدالعزيز، (٢٠١٥)، "قياس مستوي الافصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.
١٩- المطارنة، غسان فلاح، (٢٠١١)، "مدي إلتزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (٣٠٠) في ظل التدقيق الإلكتروني: دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ص ص ٩-٢٨.
٢٠- معهد المراجعين الداخليين، "دور نشاط التدقيق في الحوكمة والمخاطر والرقابة"، الجزء الأول، ٢٠١٢.
٢١- المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS7، (٢٠١٤)، "الأدولت المالية: الإفصاحات"، مجلي معايير المحاسبة الدولية IASB.
٢٢- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠، "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة"، ١٩٩١، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB
٢٣- المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ ولخاص "بالإفصاح بالقوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، ٢٠٠٥، وزارة الاستثمار.
٢٤- اليساري، محمد فاضل نعمة، (٢٠١٧)، أثر مخاطر التدقيق علي كفاءة وفعالية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد (٣).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Achmad, T. et al. (2017)." Factors Influencing Voluntary Corporate Risk Disclosure Practices By Indonesian Companies", Corporate Ownership & Control, Vol. 14, Issue 3, Pp.286- 292.
2- Al-Hadi, A., M., Mostafa and A., Habib.(2016). "Risk Committee, Firm Life Cycle, and Market Risk Disclosures". Corporate Governance: An International Review.24 (2): 145-170.

3- Al-Maghzom, A., Khaled H. & Doaa, A. (2016). "The level of Risk Disclosure in Listed Banks: Evidence from Saudi Arabia", **Corporate Ownership and Control, forthcoming,** pp.1-53**.**

4- Bischof, J. (2009)."The effects of IFRS7 adoption on bank disclosure in Europe", Accounting in Europe, Vol. 6, No.2, pp.167-194.

5- Bravo, F. (2017). "Are Risk Disclosures An Effective Tool To Increase Firm Value?", Managerial & Decision Economics ,Vol. 38 , Issue 8 , Pp. 1116–1124.

6- Cabedo, J. David & José Miguel Tirado,(2004), "The Disclosure of Risk in Financial Statements ", **Accounting Forum**, Vol . 28, pp. 181 –200.

7- Grazia , Dicuonzo, et al., (2017), " Financial risk disclosure : evidence from Albanian and Italian Companies " , KNE Social Sciences & Humanities , vol., 1 , no. 1 , pp.182-196.

8- Hassan, M. K. (2014). "Risk Narrative Disclosure Strategies to Enhance Organizational Legitimacy: Evidence from UAE Financial Institutions". International Journal of disclosure and Governance, Vol. 11, No. 1, pp.1-12.

9- IAASB, (2017), International Auditing & Standards Board, published by IFAC, 2017 Edition, volume 1.

10- Jutte, B. (2009). "Project Risk Management", Available online at: www.concretebasic.org.

11- Nahar, S., M., Azim and C., Jubb.(2016 a). "Risk Disclosure, Cost of Capital and bank performance". International Journal Accounting and Information Management. 24 (4):476-494.

12- Pickett, S. (2005)."The Essential Handbook of Internal Auditing, Wiley & Sons Ltd, England.

13- Spedding, L. & Rose, A. (2009). Business Risk Management Sustainable Approach", Available online at: www.bookee.org

14- Viljoen, C. et al. (2016)." Determinants of Enhanced Risk Disclosure of JSE Top 40 Companies: The Board Risk Committee Composition, Frequency of Meetings and the Chief Risk Officer", Southern African Business Review, Vol. 20, pp. 208–235.

٧. قائمة الملاحق:

أ- مجموعة عبارات لقياس أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

م	البنود	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
	تتمثل المحاور الأساسية لتخطيط عملية المراجعة بشأن مخاطر الإئتمان في:					
١	يجب على المراجع أن يحصل على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات الشركة ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات.					
٢	يجب على المراجع فحص مصادر إيرادات الشركة، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة، وتنفيذ إجراءات مناسبة للحصول على أدلة كافية تتعلق بوجود نظاما وقواعد لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر إئتمانية ذات التأثير المباشر علي مستوي أداء البنوك.					
٣	يحتاج المراجع أن يحصل علي معلومات حول وجود نظاما لإدارة مخاطر الائتمان، وتحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الإئتمان المتكررة للإدارة العليا.					
٤	يجب علي المراجع تطوير وإستخدام نظام معلومات يتيح تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان.					
٥	يجب على مراقب الحسابات أن يكون مدركاً للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال سير عملية المراجعة ، بينما تكون إدارة الشركات مسئولة عن تحديد هذه الأطراف والإفصاح عنها.					
٦	تطوير تقنيات المعلومات والاهتمام بوجود مخزون للمعلومات عن عملاء محفظة الائتمان.					
٧	مراعاة التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الإقتصادية عند تقييم منح الائتمان ومحفظة الإئتمان، وتقييم تعرضها لمخاطر الائتمان في ظل أصعب الظروف.					

فيما يلي مجموعة عبارات لقياس أثر مستوي الإفصاح عن مخاطر السوق علي تخطيط عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية.

م	البنود	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
	تتمثل المحاور الأساسية لتخطيط عملية المراجعة بشأن مخاطر السوق في:					
١	الحصول علي معرفة كافية بطبيعة عمل الشركة، وفهم كامل لطبيعة المخاطر.					

٢	يحصل مراقب الحسابات ويحافظ على معرفة جيدة لأنشطة وخدمات الشركة، ويدرك الاختلافات العديدة والتطورات المستمرة في الصناعة تجاوباً مع ظروف السوق. ويحصل المراجع على هذه المعرفة من خلال وسائل وأدوات عديدة منها الاعتمادات المستندية، عقود الصرف الآجلة وعقود المبادلات.					
٣	يتطلب من المراجع التحقق من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالشركة يستند على مجموعة من المقومات					
٤	ضرورة تحديد وقياس وتحليل ومراقبة المخاطر التي تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهداف الشركة، وذلك في ضوء معايير متفق عليها مسبقاً ، على أن يتم ذلك من خلال وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.					
٥	ضرورة التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر من جانب إدارة المراجعة الداخلية بالشركة للتأكد من الالتزام بالنظم والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر ، ومدى فعالية نظم الرقابة التشغيلية بالشركة ، وهذا يتطلب وجود خط اتصال دائم بين كل من وحدة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.					
٦	يجب على إدارة مخاطر الشركة توفير معلومات واضحة يمكن فهمها بسهولة من جانب المسئولين عن العملية الرقابية بالشركة، تمكنهم من تقييم الطبيعة المتغيرة لصفات مخاطر الشركة.					